

Distr.: General
6 April 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

التقرير السنوي المتكامل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي عن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتقدم الإجمالي المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع تسليط الضوء على النتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٦.

وفي عام ٢٠١٦، حقق الصندوق إلى حد بعيد نتائج المقررة في تمويل التنمية المحلية وتعميم الخدمات المالية، حيث ساعد ما لا يقل عن ١٤ مليون شخص على الوصول إلى الخدمات المالية، وقدم الدعم لأكثر من ٨٥٠ حكومة محلية لتدعيم برامجها الاستثمارية الرأسمالية وتعزيز الحيز المالي المحلي المتاح لها. وثمة أدلة متزايدة على الأثر المستدام للنتائج التي حققها الصندوق في الحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التنمية المحلية الشاملة. ومن خلال عمل الصندوق المتعلق بتخفيف المخاطر والتمويل المختلط وتركيزه على معالجة أوجه انعدام المساواة والاستبعاد المتأصلة، يسهم الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاقات العالمية الأخرى، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة.



وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من نقصان الموارد العادية، وذلك عن طريق ضمان قوة تأثير استثمارات الصندوق والتوسع الفعال في البرامج التجريبية؛ واستحداث ابتكارات مؤثرة في برامج الصندوق وأدوات التمويل التي يستخدمها؛ وتبسيط تكاليف الإدارة والتشغيل. غير أن الموارد العادية هي الأساس لنموذج أعمال الصندوق، الذي يوفر رؤوس الأموال المُجازفة اللازمة للابتكار والتأثير، والخبرة التقنية اللازمة للبقاء في طليعة "مرحلة الميل الأخير" من ابتكارات التمويل، وقوة الوجود على المستوى القطري اللازم لأن يكون الصندوق شريكا استراتيجيا للحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

ولعل المجلس التنفيذي يود أن يحيط علماً بالنتائج المتكاملة والاستعراض التجميعي لعام ٢٠١٦؛ وأن يرحب بالخطوات المتخذة لإعداد الإطار الاستراتيجي التالي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ وأن يلتزم مجددا بدعم عمل الصندوق، بما في ذلك عن طريق التمويل الكامل للاحتياجات من الموارد العادية البالغة ٢٥ مليون دولار في السنة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير
٤	ألف - تحليل السياق
٥	باء - أهم النتائج المحققة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦
١٩	جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي
٢٦	دال - تحليل الفعالية المؤسسية
٢٨	ثالثا - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

المرفق

المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولاً - مقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير المتكامل - الذي يغطي التقدم السنوي الذي أحرزه الصندوق عام ٢٠١٦ والناتج المجمعة التي حققها في ضوء الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ - تمثيلاً مع قرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٦.
- ٢ - وقد أجري الاستعراض استناداً إلى بيانات النتائج البرنامجية المبلغ عنها في ضوء المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد (انظر المرفق). وقورنت النتائج بتقارير التقييم ومراجعة الحسابات؛ وتقارير رصد البرامج والتقارير المحلية؛ ومصادر البيانات المالية والخارجية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعات بيانات MIX Market والبنك الدولي، ومؤشرات تمويل التنمية المحلية في البلدان المستهدفة.

ثانياً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والسياق المتغير

ألف - تحليل السياق

- ٣ - لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً يحرز تقدماً ملحوظاً في ميدان التنمية. وهناك عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً تفي بمعايير رفعها من قائمة تلك البلدان، من بينها ثلاثة على الطريق الصحيح للخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢١، بينما تفي سبعة منها بمعايير أو بالمعيار المتعلق بالدخل فقط. وفي الوقت نفسه، تباطأ النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠١٢، ليصل إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. ويقل ذلك عن هدف الـ ٧ في المائة الموصى به في برنامج عمل إسطنبول. ولا تزال أقل البلدان نمواً تعاني من قيود من قبيل انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتدني مستويات التنمية البشرية، وأوجه الضعف الاقتصادية والهيكليّة. كما يتأثر العديد من أقل البلدان نمواً بالأزمات، والكوارث الطبيعية، وآثار تغير المناخ، وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

- ٤ - وقد شهدت السنوات القليلة الماضية وضع خطط إنمائية جديدة تشكل وتعزز أهمية عمل الصندوق من أجل تقليل مخاطر الاستثمارات في مشاريع الحكومات المحلية والأسر المعيشية الفقيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لضمان تدفق التمويل حيثما تنشأ الحاجة إليه. وتشمل هذه الخطط خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول، والخطة الحضرية الجديدة، واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وتركز هذه الخطط تركيزاً قوياً على ضرورة عدم تخلف أحد عن الركب. وهي تدعو إلى معالجة أوجه التفاوت والاستبعاد المتأصلة وإيجاد حلول إنمائية متكاملة تدعم تحقيق أهداف متعددة. ومع تأكيد هذه الخطط على ضرورة تعبئة الموارد من مصادر متعددة وتعظيم أثرها، فإنها تعطي أيضاً زخماً لعمل الصندوق في ابتكار نماذج تمويل "مرحلة الميل الأخير" التي تستخدم الموارد العامة لتحفيز التمويل الإضافي من القطاعين العام والخاص من الجهات الفاعلة المحلية والدولية على حد سواء. فمقابل كل دولار واحد يتم إنفاقه من الموارد العادية، يستطيع الصندوق أن يوظف نحو ١٠ دولارات في الاقتصادات المحلية. ويتفق ذلك إلى حد بعيد مع دعوة الجمعية العامة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعبئة مصادر تمويل متعددة، وتعميق الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومواصلة استكشاف نهج مبتكرة للتمويل.

٦ - وعلى النحو الذي أبرزه تقرير النتائج الأخير، تسفر اليوم الاستثمارات السابقة للصندوق عن نتائج هامة. وينصب التركيز الآن على ترسيخ الدروس المستخلصة من تلك البرامج، وزيادة وتكرار ما ينجح منها. ويواصل الصندوق توسيع حدود التمويل استجابة للطلب، وتطوير نماذجه ونهجه بناء على الدروس المستفادة. وعلاوة على ذلك، يواصل الصندوق سعيه إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لولاياته الاستثمارية: فهو يعمل على تعزيز قدراته على الإقراض من خلال إنشاء البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً واجتذاب التمويل المختلط لتوسيع نطاق استثمارات الصندوق الأولية.

٧ - ولا يزال أحد القيود الرئيسية يتمثل في محدودية الموارد العادية للصندوق. فالعجز المستمر مقابل الهدف السنوي البالغ ٢٥ مليون دولار المتفق عليه في الإطار الاستراتيجي يشكل ضغطاً على قدرة الصندوق على الابتكار. وقد انخفض حضور الصندوق في البلدان إلى ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً مقابل ٤٠ بلداً كان يتوقعها الإطار الاستراتيجي، بل يُخشى أن ينخفض هذا العدد أكثر من ذلك. ولا تزال الموارد العادية هي الأساس لنموذج أعمال الصندوق، حيث توفر رؤوس الأموال المُجازفة اللازمة للابتكار والتأثير، والخبرة التقنية اللازمة للبقاء في طليعة "مرحلة الميل الأخير" من ابتكارات التمويل، وقوة الوجود على المستوى القطري اللازم لأن يكون الصندوق شريكاً استراتيجياً للحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وضمان مشاركة البلدان مشاركة استراتيجية وليست مجزأة.

باء - أهم النتائج المحققة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

٨ - يعرض هذا الفرع أبرز النتائج التراكمية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ مع التركيز على عام ٢٠١٦، من خلال مجالين من مجالات الممارسة الرئيسية - هما تمويل التنمية المحلية وتعميم الخدمات المالية.

٩ - ففي مجال تمويل التنمية المحلية، يهدف الصندوق إلى أن يكون مركزاً للتميز والتمويل المبتكر لتمويل الحكومات المحلية وتمويل التنمية الاقتصادية المحلية. وقد شهد الإطار الاستراتيجي

تطورا هاما في الأدوات والصكوك المالية التي يستخدمها الصندوق. وظل النموذج الذي يتبعه الصندوق في تمويل التنمية المحلية يحقق نتائج من خلال تشجيع اللامركزية المالية لتيسير تدفق التمويل إلى المدن الثانوية والمناطق شبه الحضرية والريفية في أقل البلدان نموا حتى تتمكن من الاستجابة لاحتياجات مواطنيها من البنية التحتية والخدمات، بما في ذلك في بيئات ما بعد انتهاء النزاع. واستحدث جيل جديد من الابتكارات - مثل المنح القائمة على الأداء - وهو ما اجتذب قدرا كبيرا من تمويل المتابعة من الحكومات والمانحين. وقام الصندوق باستحداث وتجريب أدوات جديدة لتحرير تمويل القطاع الخاص المحلي من أجل التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل البلديات. وتبين هذه الأدوات كيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة توجيهها جيدا أن تبني خطوط إمداد مقبولة مصرفيا للمشاريع التحويلية التي يمكن أن تجتذب التمويل التجاري من المصارف المحلية وصناديق المعاشات التقاعدية في أقل البلدان نموا. كما يظهر هذا النهج نتائج باهرة في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمكين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية من بناء هياكل البنية التحتية ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، واستجابة للتغيرات في المشهد الإنمائي العالمي، استحدث الصندوق للحكومات المحلية نهجا مالية للتكيف مع التحديات الإنمائية الجديدة. وشمل ذلك دعم فرص وصولها المباشر إلى صناديق المناخ العالمية المخصصة للتكيف مع تغير المناخ، ومساعدة المدن الثانوية على الوصول إلى مصادر تمويل أكثر استدامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والسندات البلدية.

١٠ - وفي مجال تعميم الخدمات المالية، ركز الصندوق على بناء نظم مالية شاملة تصل إلى فئات السكان المحرومة من الخدمات المصرفية والمشاريع الصغيرة، مع التركيز على النساء والشباب. وتبنى الصندوق استراتيجية ذات شقين: دعم تنمية الأسواق والبيئات التمكينية عن طريق أدوات التشخيص القائمة على البيانات ونهج بناء النظم الإيكولوجية؛ وتوجيه الاستثمارات لدعم طائفة من النماذج المبتكرة والقابلة للتوسع للوصول إلى النساء والرجال المحرومين من الخدمات المصرفية. ودخل الصندوق في شراكات مع أكثر من ١٣٠ مؤسسة، منها مصارف تجارية وتعاونية، وجهات تقديم خدمات الصيرفة بالأجهزة النقالة والتحويلات المالية، وشركات تأمين. ومن خلال إقامة بيئات أسواق أقوى، أتاح الصندوق مجموعة أوسع من النماذج المبتكرة لاختبارها وتوسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج "تيسير الوصول إلى الخدمات المالية" MAP بتوفير بيانات "تكشف خبايا الأسواق" وتساعد القطاع الخاص على اتخاذ قرارات بشأن ابتكارات الخدمات المالية. وتتيح نهج النظام الإيكولوجي إمكانية اختبار نماذج الخدمات المالية الرقمية المبتكرة والتوسع فيها، بما يوسع من نطاق تعميم الخدمات المالية. كما استحدث الصندوق تمويل مواجهة التحديات ومنتجات مالية مبتكرة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات السكان الذين يصعب الوصول إليهم، ولا سيما النساء والشباب، وزيادة فرص وصولهم إلى الخدمات المالية وتمكين قدراتهم الإنتاجية.

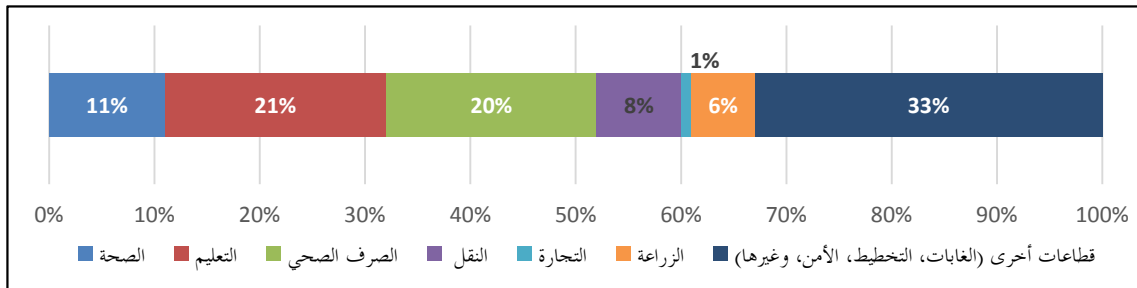
النتائج المحققة في ضوء النتيجة ١: زيادة تمويل الخدمات الأساسية والنمو الشامل والتنمية الاقتصادية المحلية

تمويل التنمية المحلية

١١ - لا يمكن للحكومات الوطنية تحقيق التحول الاقتصادي المحلي، ولا الوفاء بأهداف التنمية المستدامة دون الاستفادة من المزية النسبية للحكومات المحلية. فعندما تُتخذ القرارات المتعلقة بالموارد محليا وتُستثمر تلك الموارد محليا، تكون هناك إمكانية لتسريع الأثر لتحقيق النمو الشامل. وقد استثمر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مبلغ ٧٢,٧ مليون دولار لتعزيز تمويل التنمية المحلية في أكثر من ٢٠ بلدا منذ عام ٢٠١٤. وقدم الدعم المباشر إلى ٢٦٣ ٤ استثمارا في البنية التحتية من خلال برامج استثمار الحكومات المحلية خلال الفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي. وتظهر هذه الاستثمارات القدرة المحلية، وتحفز إصلاحات السياسات التي تسرع وتيرة توفير الخدمات الأساسية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية.

الشكل ١

الاستثمارات في البنية التحتية العامة المحلية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حسب القطاع في عام ٢٠١٦



١٢ - ويقوم الصندوق بقياس أداء الحكومات المحلية التي يستهدفها باستخدام مؤشرات مختارة من إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، مع تعديلها لتتواءم مع المستوى دون الوطني. واستنادا إلى تقييم عينة باستخدام معايير الإنفاق العام والمساءلة المالية المعدلة، اتضح أن ٣١ في المائة من السلطات المحلية التي تضمها العينة قد ارتفع مستوى أدائها في مجالي الشفافية والمساءلة، في حين ظل مستوى الأداء ثابتا في ٦٩ في المائة من هذه السلطات. وتتجاوز هذه النتائج الهدف المتمثل في زيادة مستوى الأداء أو الحفاظ عليه في ٧٥ في المائة من الحكومات المحلية التي تشملها العينة.

١٣ - ودعما للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير البنى التحتية المحلية، استثمر الصندوق في عام ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢.٠٠٠ دولار كرأس مال أولي لإعداد ١١ مشروعا من المشاريع الحفازة المدرة للدخل للوصول إلى مرحلة المشاريع الجاهزة للاستثمار^(١). وستُعرض

(١) مرحلة المشاريع الجاهزة للاستثمار: يقوم الفريق التقني لمبادرة التمويل المحلي التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتقديم المساعدة التقنية الموجهة إلى مشاريع الاستثمار في التنمية المحلية والقائمين عليها.

هذه المشاريع على المصارف المحلية لإطلاق نحو ٢٨ مليون دولار من أجل التنمية المحلية. وكما هو الحال في جميع أنشطة الصندوق، كان لمسار خطوات المشاريع أثر تحريبي وإيضاحي، وهو مُصمم بحيث يمكن توسيع نطاقه وتكراره؛ وقد بدأت هذه المبادرة في بضع مناطق في جمهورية تنزانيا المتحدة، وأصبحت برنامجاً وطنياً للاستثمار المحلي، ويجري الآن نشرها في خمسة بلدان أخرى. ويتم اختيار كل استثمار لتأثيره التحفيزي على التنمية الاقتصادية المحلية وتأثيره على المواضيع الرئيسية، مثل التمكين الاقتصادي للمرأة والتكيف مع تغير المناخ والطاقة النظيفة والأمن الغذائي.

١٤ - وفي عام ٢٠١٦، كلف الصندوق بإجراء دراسة عن أثر مبادراته في مجال تمويل التنمية المحلية. وتشير النتائج الأولية إلى حدوث زيادات كبيرة في الحيز المالي المحلي، مما أدى إلى توظيف استثمارات تكميلية في البنى التحتية والخدمات المحلية. ووجدت الدراسة تأثيراً توسعياً حيث ازداد حجم الاستثمار الأصلي للصندوق بما يصل إلى ٤٠ مرة. فعلى مدى السنوات الثماني عشرة الماضية في أوغندا، على سبيل المثال، وجهت الحكومة والبنك الدولي مبلغ ٦١٩,٥ مليون دولار إلى استثمارات رأسمالية محلية للبناء على برنامج تحريبي مشترك قام الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلاله باستثمار ١٤ مليون دولار (للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١). وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قام البنك الدولي والحكومة والشركاء الإنمائيون الآخرون، في مرحلة لاحقة، بتوسيع نطاق برنامج منح للتنمية اللامركزية، كان الصندوق يجربه في ست مقاطعات محلية بميزانية قدرها ٤ ملايين دولار (للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣)، بمبلغ ٦٨٦ مليون دولار (للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦).

الجدول ١

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتاج ١-٢-١ إجمالي عدد الحكومات المحلية المدعومة على مستوى المقاطعات	١ ٠٠٠	٨٥٤ في المائة	+
النتاج ٢-٢-١ إجمالي حجم الاستثمارات المقدمة إلى الحكومات المحلية	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	١٠ ٢٠٠ ٨٧٤ في المائة	-/+
النتاج ٣-٢-١ الاستثمارات العامة والخاصة الإضافية التي حفزتها مساهمات برامج الصندوق	١:١٠	١:١١,٧	+

والمشاريع المكتملة تصبح الآن في مرحلة المشاريع الجاهزة للاستثمار، التي تعني أن المساعدة التقنية (دورة إعداد المشروع) قد اكتملت (التقييم، وجمع البيانات، وبذل العناية الواجبة، والتحليل، وهيكلية المشروع، والتحليل المالي، والحوكمة والامتثال، ووثائق الاستثمار النهائية، وتيسير تقديم العروض للمصارف/الشركاء، والمتابعات اللاحقة) بالنسبة للصندوق. وتعمل المساعدة التقنية المقدمة من مبادرة التمويل المحلي على إزالة المخاطر من هذه الاستثمارات بحيث تصبح أكثر جاذبية للاستثمار من قِبل أسواق القطاع الخاص الرأسمالية.

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
الناتج ١-٢-٤ النسبة المئوية للحكومات المحلية التي تلقت دعماً من الصندوق وأفادت بزيادة أو الحفاظ على قدرتها على توزيع الموارد بالاعتماد على معايير	٧٥ في المائة من العينة	١٠٠ في المائة (٣١ في المائة زيادة في القدرة؛ ٦٩ في المائة حفاظ على القدرة)	+
الناتج ١-٢-٥ عدد الاستثمارات المحلية المدعومة من الصندوق في البنية التحتية المكتملة، مصنفة حسب نوع البنية التحتية وطريقة التمويل	١ ٥٨٧	٩٦٧	-/+

* درجات تقييم الأداء: أنجز (+ أو أخضر) = من ٧٥ إلى ١٠٠ في المائة؛ أنجز جزئياً (+/-) أو أصفر) = من ٥٠ إلى ٧٠ في المائة؛ غير مرض (- أو أحمر) = أقل من ٥٠ في المائة

تعميم الخدمات المالية

١٥ - تعترف سبعة من أهداف التنمية المستدامة بالوصول إلى الخدمات المالية كواحد من الأهداف. وهناك أدلة تجريبية متزايدة على الدور الهام الذي يؤديه تعميم الخدمات المالية في الحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والنمو الشامل للجميع^(٢). واعترافاً من الصندوق بأثر تعميم الخدمات المالية على التنمية، استثمر الصندوق في فترة الإطار الاستراتيجي هذه مبلغ ١٠٦,٨ ملايين دولار في مقدمي الخدمات المالية للوصول بمجموعة من المنتجات المالية إلى أكثر من ١٤ مليون من عملاء الادخار، وتوسيع حدود تعميم الخدمات المالية. وفي عام ٢٠١٦، دعم الصندوق ١٣٤ من مقدمي الخدمات المالية باستثمارات أولية ومساعدات تقنية لتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات جديدة.

١٦ - وبالإضافة إلى الموارد العادية للصندوق، قدم الشركاء الإنمائيون ٩٧ مليون دولار لتمويل البرامج التي صممها الصندوق منذ عام ٢٠١٤، أي ما يزيد عن استثمارات الصندوق في الموارد العادية بعشر مرات. وقد عزز ذلك بقدر كبير قدرة الصندوق على تحقيق نتائج قوية.

١٧ - وفي سياق الودائع الإجمالية لمقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق والبالغة ٣ بلايين دولار، حقق مقدمو الخدمات زيادة صافية في الودائع بلغت بليون دولار تم تعبئتها منذ عام ٢٠١٣، مما يدل على الإمكانيات التي تنطوي عليها المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة في حفر الموارد المحلية من أجل التنمية.

١٨ - وفي سياق التكيف مع انتشار الهواتف المحمولة والتطبيقات الرقمية في كل مكان خلال فترة الإطار الاستراتيجي، أصبح الابتكار في الخدمات المالية الرقمية واحداً من القوى

(٢) نقل مقال نشره سوري Suri و Jack في مجلة Science (2016) نتائج دراسة طويلة الأجل للأثر الواقع على خدمات الهواتف المحمولة في كينيا، M-PESA. ووجدت الدراسة أن "الصيرفة بالأجهزة النقالة انتشرت ١٩٤٠٠٠ أسرة معيشية - أي ٢ في المائة من سكان كينيا - من برائن الفقر، وكانت فعالة في تحسين الحياة الاقتصادية للنساء الفقيرات من الأسر المعيشية التي ترأسها النساء".

المحركة في معظم تدخلات الصندوق. وأنشأ الصندوق مراكز ابتكار تُشرك مشغلي شبكات الهواتف المحمولة الكبيرة أو المصارف التجارية في تصميم واختبار ابتكارات المنتجات التي تتمحور حول العملاء وقنوات التوصيل البديلة للوصول إلى النساء اللاتي لا يتمتعن بالخدمات المصرفية. وزادت الخدمات المالية الرقمية أيضاً من فرص وصول الشباب إلى الخدمات؛ وزادت من إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مساعدتهم على الوصول إلى المدخلات التي يحتاجونها؛ ودعمت نماذج الأعمال المبتكرة للمرأة بما زاد من مشاركتها الاقتصادية. وساعد الصندوق الحكومات في رقمنة المدفوعات بالجملة، مثل منح الرعاية الاجتماعية. كما دعم الصندوق التطبيقات الرقمية لحل المشاكل في العالم الحقيقي، من خلال دعم الأعمال التجارية التي تستخدم نظم الدفع أولاً بأول لتوسيع فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة. واستناداً إلى هذه الدروس، يستكشف الصندوق الآن كيفية توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لتشمل مجموعة أوسع من الابتكارات الرقمية وتمكين الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية.

١٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، وبدعم من الصندوق، أطلقت شركة MTN Uganda والبنك التجاري الأفريقي مشروع MoKash^(٣)، وهو أول خدمة متنقلة لخدمات الادخار والإقراض الصغرى في أوغندا. واستجابت السوق بصورة إيجابية للغاية، حيث انضم ٨٣.٠٠٠ عميل خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى، و ٦٥٠.٠٠٠ عميل بعد شهر واحد، وأكثر من مليون عميل في ثلاثة أشهر. واستخدم مزارعو البن المشاركون في المشروع هذه الخدمة كأداة لتسهيل الاستهلاك، وشراء الأسمدة، ودفع الرسوم المدرسية، وضمان المدفوعات للعمال الذين يعملون خلال مواسم البن.

٢٠ - ويتيح الحصول على الخدمات المالية للسكان الفقراء حل المشاكل الحقيقية. وساعد برنامج تعميم الخدمات المالية في المحيط الهادئ (PFIP)، الذي يشترك الصندوق والبرنامج الإنمائي في إدارته، مقدمي الخدمات المالية على زيادة استخدام المنتجات المالية، وبخاصة خدمات التأمين الصغرى، في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، لتصل إلى نحو ١,١ مليون عميل. وأظهر معدل الاستخدام (عدد مستخدمي المنتجات النشطين في فترة ٩٠ يوماً) زيادة واضحة من معدل استخدام يبلغ ٧,٥ في المائة قبل تدخلات الصندوق إلى معدل استخدام يبلغ ٥٩ في المائة بعد ذلك. كما أنشأ البرنامج مختبرات ابتكارية إقليمية لدفع عمليات نشر الجيل الثاني من الخدمات المالية الرقمية للعملاء الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية، مع نشر مختبرات المرحلة الأولى في فيجي وحزر سليمان. وتركز المختبرات على تحسين تجربة العملاء، وتقييم المقترحات واعتماد الخدمات المالية واستهداف الفئات ذات الأولوية، وبخاصة النساء.

(٣) <http://mm4p.uncdf.org/three-months-down-road-uganda>

٢١ - ووصل مشروع MicroLead، وهو مبادرة عالمية لحفز مقدمي الخدمات المالية على تطوير وتجريب وتوسيع نطاق خدمات الإيداع للسكان الريفيين ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما النساء، إلى أكثر من ٨٠٥ ٠٠٠ من العملاء الجدد، منهم حوالي ٦١ في المائة من النساء. وقدم المشروع الدعم لمقدمي الخدمات المالية للوصول إلى الأسواق الريفية التي لم تكن مُستغلة في السابق. بمنتجات معقولة السعر يحركها الطلب تُقدم عن طريق قنوات توصيل بديلة مثل الوكلاء الريفيين، والهواتف المحمولة، وأجهزة نقاط البيع، والجماعات المحلية غير الرسمية. وتُعرض المنتجات مشفوعة بالتثقيف المالي للعملاء. وفي عام ٢٠١٦، كان معظم مقدمي الخدمات المالية من شركاء الصندوق يقدمون الخدمات المالية الرقمية. فعلى سبيل المثال، قام مصرف NBS Bank Malawi، بدعم من الصندوق، بتطوير حساب ادخار رقمي باسم Pafupi Savings في عام ٢٠١٤ لإزالة الحواجز التي تحول دون وصول السكان ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، إلى أوعية الادخار الرسمية، واستمر في توسيع نطاقه في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان حساب الادخار هذا قد وصل إلى ٧٦ ٠٠٠ مودع. ويسمح حساب Pafupi بفتح حسابات في أقل من ١٠ دقائق على عتبة منزل العميل دون الحاجة إلى ملء أوراق، ومكّن النساء من الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل ملائم في أحيائهن. ويترك ذلك أثرا على توضيح السوق وخلقها، ليس فقط داخل مصرف NBS، الذي يضم أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ من مودعي التجزئة، ولكن أيضا مع العملاء الذين يطالبون المصارف الأخرى بتوفير خدمات ملائمة مماثلة.

الجدول ٢

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتائج ١-أ-١ صافي التغير في عدد المدخرين الطوعيين	٦٤٠٠ ٠٠٠ *	٥٨٩٣ ٨٢٦ *	+
النتائج ١-ب-١ صافي التغير في قيمة حافظة مدخرات مقدمي الخدمات المالية الذين يدعمهم الصندوق بدولارات الولايات المتحدة	٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار *	١٠٩٠ ٩٠٦ ٥٨٣ دولار *	+
النتائج ١-ج-١ صافي التغير في قيمة حافظة قروض مقدمي الخدمات المالية الذين يدعمهم الصندوق بدولارات الولايات المتحدة	٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار *	٤٦٥ ٩١١ ١٢٢ دولار *	+
النتائج ١-١-١ إجمالي عدد مقدمي الخدمات المالية المدعومين	١٠٠	١٣٤	+
النتائج ١-١-٤ النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين قاموا بمراجعة البيانات المالية	٩٠ في المائة	٨١ في المائة	+
النتائج ١-١-٧ النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين يدعمون مبادئ حماية العملاء بالحملة الذكية (SMART Campaign)	٩٠ في المائة	٦٧ في المائة	-/+

* تدرج ضمن الخطوط والنتائج المجمعة التي تغطي مجمل فترة الإطار الاستراتيجي.

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ٢: إنشاء آليات تمويل لزيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية

تمويل التنمية المحلية

٢٢ - تقف الحكومات المحلية في الخطوط الأولى للتصدي لمخاطر المناخ، ويُعد تأمين التمويل أمراً أساسياً لبناء القدرة المحلية على الصمود أمام مجموعة متنوعة من الصدمات. وقد أسهم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ اتفاقيات ريو بشأن تغير المناخ وبشأن التصحر عن طريق إقامة آليات تمكن أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الموارد اللازمة للحكومات المحلية والاقتصادات المحلية لتعزيز قدرتها على الصمود. وقد شدد اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ على دور الحكومات دون الوطنية في تعزيز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ. ومع ذلك، يجري تخصيص الجانب الأعظم من تمويل المناخ أو إدارته بصورة مركزية. ولمساعدة الحكومات المحلية على اتخاذ الإجراءات المناخية اللازمة، قام الصندوق بتصميم المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي LoCal. ويعمل المرفق المعيشي من خلال توجيه منح التكيف مع تغير المناخ القائمة على أساس الأداء من خلال نظم التحويلات المالية الحكومية الدولية من أجل الاستثمارات العامة والخاصة المحلية للتكيف مع تغير المناخ.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٦، قدم مرفق LoCal نحو ٣ ملايين دولار، من خلال العمل مع ٦٤ حكومة محلية في ١٢ بلداً، لإدخال وتوسيع نظام منح التكيف مع تغير المناخ. وتم إنجاز أكثر من ١٣٠ استثماراً في مجموعة متنوعة من القطاعات، من المياه والصرف الصحي إلى الزراعة، والوقاية من الكوارث، والنقل والتخزين. وفي عام ٢٠١٦، قام مرفق LoCal بتعبئة مبلغ إضافي قدره ٩,٧٥ ملايين دولار لتوسيع نطاق جهوده في بنغلاديش وكمبوديا وتوفالو.

٢٤ - وقد التزم كل من بنغلاديش وبنن وبوتان أيضاً بتوفير موارد مالية محلية لتوسيع نطاق مرفق LoCal. وفي بوتان، يعمل المرفق في نصف الحكومات المحلية، وتركز استثماراته في إدارة المياه. وفي بنن، ساعد النظام الوطني للتحويلات المالية على تحسين استخدام طريقة مرفق LoCal من خلال ضخ أموال إضافية تبلغ ضعف حجم الاستثمار الأصلي وتوسيعه ليشمل ثلاث حكومات محلية أخرى. وفي بنغلاديش، يستكشف الصندوق خيارات لتكييف نظام مرفق LoCal للمساعدة على بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المناطق الحضرية.

٢٥ - وفي غانا، استثمر مرفق LoCal في إعادة التشجير، وقام بتدريب أعضاء المجالس المحلية على نظم الإنذار المبكر والمواطنين على الوقاية من حرائق الغابات. وأوفد الصندوق بعثات استطلاعية لتوسيع نطاق مرفق LoCal ومدته إلى ليسوتو وأوغندا في عام ٢٠١٧.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٦، عمل الصندوق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تحويل النموذج المتعلق بالأمن الغذائي وسياسات التغذية إلى نهج إقليمي يشمل تدخلات

متعددة القطاعات تتحرك من القاعدة إلى القمة في مواقع محددة. ويهدف برنامج التمويل من أجل الغذاء التابع للصندوق إلى تطوير برامج وطنية للاستثمار في منظومات الغذاء المحلية تقوم على آليات تمويل الاستثمار المحلية التي أنشئت بالفعل من خلال تدخلات الصندوق السابقة.

٢٧ - وفي بنن، قدم الصندوق الدعم للحكومة لاستحداث مدونة منقحة لميزانية الأمن الغذائي لتسجيل وتحسين إدارة الأموال ذات الصلة التي تتدفق إلى هذا القطاع. وفي موزامبيق، عمل الصندوق على توحيد تحليل الأمن الغذائي في عملية التخطيط في مرفق LoCal للتصدي لخطر حدوث ظواهر مناخية قاسية تزيد من انعدام الأمن الغذائي في المجتمع المحلي. وفي مالي، دعم الصندوق الاستثمارات في البنى التحتية على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك بناء سد في سانداري، وهو ما أدى إلى توسيع الأراضي القابلة للزراعة بمقدار ٤٨ هكتارا، وبناء مصرف للحبوب في كوريرا - كوري أسهم في استقرار الإمدادات الغذائية وأسعارها في المجتمعات المحلية. وفي النيجر، نفذ الصندوق نهجا لتوفير النقود مقابل العمل لمكافحة تآكل الأراضي المتدهورة وتحديد مستويات المياه الجوفية على المدى الطويل.

الجدول ٣

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطوة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتائج ٢-٢-١ حجم الأموال التي تم من خلال نظم التمويل الجديدة التي تجربها الحكومات المحلية بدعم من الصندوق والتي تستهدف حالات الضعف والاستبعاد والصدمات، موزعة حسب أنواع المجالات المواضيعية	٤ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار	٣ ٣٥٧ ٢٦٢ دولار	+
النتائج ٢-٢-٢ النسبة المئوية للحكومات المحلية التي أدمجت البعد المتعلق بالقدرة على التصدي في عملياتها للتخطيط والميزنة	٨٠ في المائة من العينة	٦٨ في المائة	+

تعميم الخدمات المالية

٢٨ - يساعد تعميم الخدمات المالية على تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود من خلال تمكين الأسر من التصدي للصدمات، وتحقيق سلاسة الاستهلاك عند الحاجة، والتخطيط للمستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تجريب ٩٨ منتجا جديدا منذ عام ٢٠١٤، منها ٨٢ منتجا يجري توسيع نطاقها. وتم الوصول إلى حوالي ٤,٧ مليون شخص من خلال هذه المنتجات المالية الجديدة منذ عام ٢٠١٤؛ و ٥٤ في المائة من العملاء الجدد من النساء.

٢٩ - ونجح برنامج انطلاقة الشباب YouthStart، وهو برنامج لزيادة فرص وصول الشباب المنخفض الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الخدمات المالية، في إضفاء الطابع

المؤسسي على المنتجات الموجهة للشباب لدى تسعة من مقدمي الخدمات المالية الشركاء العشرة، ويواصل توسيع نطاق انتشاره. وفي عام ٢٠١٦ وحده، وفر مقدمو الخدمات المالية الشركاء في برنامج انطلاقة الشباب YouthStart إمكانية الوصول إلى حسابات ادخار لحوالي ٧٣٠.٠٠٠ شاب، منهم ٤٤ في المائة من الشباب؛ وقاموا بتدريب أكثر من ٧٠٠.٠٠٠ شاب على التثقيف المالي؛ وقدموا قروضا لأكثر من ١٢٥.٠٠٠ من منظمي المشاريع الشباب، كان ٥٤ في المائة منهم من النساء. وراكم هؤلاء العملاء الشباب أكثر من ٢٠ مليون دولار من المدخرات. وفي دراسة سلوكية متعمقة^(٤)، وجد الباحثون أن برنامج انطلاقة الشباب YouthStart قد أحدث أثرا سلوكيا إيجابيا؛ فالشباب الذين شاركوا في البرنامج كانوا أكثر ثقة في مستقبلهم، مما قد يؤثر على قراراتهم بشأن السلوكيات الخطرة والمهجرة والتطرف.

٣٠ - وقام برنامج CleanStart، الذي يساعد المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على الانتقال إلى الطاقة الأنظف والأكثر كفاءة من خلال التمويل البالغ الصغر، بإنشاء صندوق مواجهة تحدي الطاقة المتجددة. ويعتمد الصندوق على استثمارات سابقة لمواجهة التحدي بمبلغ ١,٢ مليون دولار من خلال أربعة أفكار في مرحلة مبكرة لتمويل المستهلكين يجري اختبارها في أوغندا. وقام اثنان من هؤلاء الشركاء، وهما D.light و Biolite، بتعبئة رأسمال عامل يزيد على ١٥ مليون دولار من المستثمرين، بينما قام اثنان آخرون، هما Brighterlite و Kamworks، بتعبئة تمويل إضافي من أنواع أخرى من الممولين. ومن خلال هذه المبادرات، مهد الصندوق الأرض أمام المشاريع المبتدئة التي تحقق فوائد اجتماعية لشرائح السكان التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق، من أجل الحصول على التمويل التجاري اللازم للتوسع في أقل البلدان نموا.

٣١ - وفي آسيا، أطلق برنامج تشكيل التحول إلى تعميم الخدمات المالية SHIFT وبرنامج CleanStart التابعان لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية صندوقا لمواجهة التحدي يركز على تعزيز نماذج الأعمال المبتكرة لتعميم الخدمات المالية للمرأة، بهدف الوصول إلى أكثر من مليون امرأة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار. وحتى الآن، استفاد نحو ٦٣٠.٠٠٠ من الأفراد ذوي الدخل المنخفض من الخدمات المالية من خلال استثمارات الصندوق في تسع نماذج للأعمال التجارية الموجهة إلى المرأة. ووظفت هذه الاستثمارات ٣,٥ ملايين دولار من القطاع الخاص وأموال المانحين. كما دعم برنامج تشكيل التحول SHIFT مشاركة المرأة الاقتصادية عن طريق جمع ووضع بيانات وأدوات مصنفة حسب نوع الجنس للجهات التنظيمية، وتزويد مقدمي الخدمات المالية بالتدريب على البيانات الضخمة التي تتضمن تركيزا على البعد الجنساني.

(٤) <http://uncdf.org/sites/default/files/Documents/youthstart-behavioural-report-lr.pdf>

الجدول ٤

التقدم المحرز في ضوء المؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتائج ٢-أ عدد المنتجات المالية الجديدة الموجهة لتحسين أمن العملاء وقدرتهم على التصدي للصدمات التي توسع فيها مقدمو الخدمات المالية المدعومون من الصندوق	٣٨	٣٠	+
النتائج ٢-ب عدد العملاء الذي تخدمهم هذه المنتجات الموسعة الجديدة	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٧٠ ٥٥٦	+
النتائج ٢-١-١ عدد المنتجات المالية الجديدة أو الموسعة التي تم تجريبيها بدعم من الصندوق	٣٨	٣٢	+

النتائج المحققة في ضوء النتيجة ٣: تهيئة بيئة سياسات عامة تفضي إلى توفير التمويل المستدام للتنمية المستدامة

تمويل التنمية المحلية

٣٢ - يزداد الاعتراف بأهمية الحكومات المحلية في تنفيذ الاتفاقات العالمية والاستجابة للآزمات وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٦، تدخل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ثلاث مناقشات عالمية رئيسية بشأن السياسات العامة. أولاً، اشترك الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة في تنظيم سلسلة مؤتمرات، وأصدر منشورات عن النهج الإقليمي للأمن الغذائي. وثانياً، عمد الصندوق إلى تعميق علاقته مع الصندوق الأخضر للمناخ، وشارك في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش، ووافق على العمل مع أقل البلدان نمواً وأمانة الصندوق الأخضر للمناخ لدعم فرص وصول الحكومات المحلية مباشرة إلى التمويل المناخي باستخدام مرافق المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي LoCal. وثالثاً، شارك الصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، وساهم في صياغة الخطة الحضرية الجديدة، مع التركيز بوجه خاص على تمويل البلديات. وفي إطار هذه العملية، نظم الصندوق وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة اجتماعين لفريقي خبراء بشأن تمويل البلديات، في دار السلام وبانكوك، من أجل استخلاص أفضل الممارسات من الشركاء الإنمائيين وأقل البلدان نمواً.

٣٣ - وقدم الصندوق أيضاً إسهامات هامة في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول، مما أسهم في تركيز الوثيقة الختامية القوي على الاحتياجات التمويلية لأقل البلدان نمواً؛ فضلاً عن ترتيب عدد من الفعاليات الجانبية قبيل وأثناء اجتماع استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الذي عُقد في أنطاليا، والذي تركز على تمويل مرحلة الميل الأخير؛ وإعداد عدد من منتجات المعرفة الجيدة، بما في ذلك إصدار منشور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لدراسة حالات إفرادية واستخلاص الدروس بشأن ما يتطلبه الوصول إلى مرحلة الميل الأخير في أقل البلدان نمواً^(٥).

٣٤ - وفي جنوب شرق آسيا، قام الصندوق بتطوير وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومع برنامج منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي، مع التركيز على دعم المناطق الحدودية.

٣٥ - وعلى الصعيد القطري، أسهم الصندوق في سياسات وتشريعات وأنظمة التمويل المحلي. وفي إطار مرفق LoCal في عام ٢٠١٦، قدم الصندوق الدعم لاعتماد خطط عمل ومبادئ توجيهية للتخطيط لتعميم التكيف مع تغير المناخ على الصعيد دون الوطني في كمبوديا والنيجر. وفي مالي، صاغت الحكومة سياستها الوطنية الأولى للأمن الغذائي في عام ٢٠١٦، أخذت في الاعتبار النهج الإقليمي الذي اختبره الصندوق. وفي بنغلاديش، هيا الصندوق للبلديات الأساس للاستفادة من رأس المال المحلي من خلال إعداد إطار للتمويل من غير المنح ومنهجية لتصنيف الائتمانات البلدية. وشاركت عشر بلديات في أنشطة تحضيرية لبدء خطوات تجريبية للوصول إلى أشكال جديدة من تمويل البلديات، بدعم من الصندوق.

٣٦ - وفي ليسوتو، وضعت السياسة الوطنية للامركزية استناداً إلى خبرة برنامج تعميق اللامركزية المشترك بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قام بتجريب التحويلات المالية الحكومية الدولية إلى الحكومات المحلية. وأدت النتائج الإيجابية لهذه التجربة إلى تكرار الوزارات التنفيذية لهذه الآلية عن طريق نقل مسؤوليات إضافية إلى الحكومات المحلية، إلى جانب توفير منح لبناء القدرات لضمان التنفيذ الفعال لولاياتها.

٣٧ - كما قدم الصندوق الدعم إلى الحكومات المحلية لإعادة ربط المواطنين بالدولة وإعادة بناء الدول الهشة من خلال عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة. وفي غينيا، ساهم الصندوق في تعزيز الأمن الاقتصادي في المناطق الحدودية، وبخاصة في المناطق التي ترك وراءها الإيولاً فيها أثراً كبيراً على الاقتصادات المحلية، مع التركيز على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

٣٨ - وفي بروندي، استحدث الصندوق برنامجاً للأمن الغذائي يهدف إلى التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية عن طريق الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة لتقرر بنفسها احتياجاتها وتعطي الأولوية لاستثمارات المجتمع المحلي.

٣٩ - وفي الصومال، عمل الصندوق من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة لدعم إعادة بناء الدولة من خلال تصميم الهيكل المالي الأساسي في الحكومة دون الوطنية. وفي عام ٢٠١٦، تحقق إنجاز بارز مع بدء تنفيذ نظام النقل بالجملة للتحويلات المالية الحكومية الدولية

(٥) Getting to the last mile in LDCs' (UNDP/UNCDF, 2016): <http://www.uncdf.org/sites/default/files//Documents/getting-to-the-last-mile-nov-2016.pdf>

الذي مكّن وزارة المالية من الإشراف على التحويلات المالية ورصدها. ودعم الصندوق أيضا عقد مؤتمر بشأن الميزانية الحكومية لدعم تحسين التخطيط والميزنة. وهذا مثال للنهج الذي يتبعه الصندوق إزاء بناء السلام من خلال تمويل الحكومات المحلية.

الجدول ٥

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتائج ٣-ب عدد الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية أو التغييرات السياسية أو التنظيمية في مجال تمويل التنمية المحلية التي اعتمدها الحكومات المضيفة	*١٠	*١٦	+
النتائج ٣-٢-١ عدد الأدوات التشخيصية المنجزة في مجال التنمية المحلية	٣٧	٣٩	+
النتائج ٣-٢-٢ عدد الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية أو التغييرات السياسية أو التنظيمية في مجال تمويل التنمية المحلية التي تم وضعها بدعم من الصندوق	*٦٧	*٨٠	+
النتائج ٣-٢-٣ عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم لتعزيز قدرات الأطراف الوطنية والمحلية	٢٥ ٠٠٠	٤٥ ٧٤١	+

* تدرج ضمن الخطط والنتائج المجمعة التي تغطي مجمل فترة الإطار الاستراتيجي، ٢٠١٤-٢٠١٧.

تعميم الخدمات المالية

٤٠ - على الصعيد العالمي، قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم إلى الداعية الخاصة للأمين العام المعنية بالتمويل الإنمائي الشامل للجميع - ملكة هولندا - من خلال فريقها المرجعي وفريق الأصدقاء المعني بتعميم الخدمات المالية. وأدرج عمل الصندوق في مجالي الشراكات بين بلدان الجنوب وتعزيز مقدمي الخدمات المالية، الذي يضم نتائج برنامج MicroLead، في منشورين رئيسيين للأمم المتحدة هما: التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن أقل البلدان نمواً^(٦) ومنشور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن الممارسات الجيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٧).

٤١ - وعلى الصعيد القطري، ييسر الصندوق اعتماد الحكومات المضيفة حرائط طريق واستراتيجيات وخطط عمل بشأن تعميم الخدمات المالية. ويوفر برنامج "تيسير الوصول إلى

(٦) *The Least Developed Countries Report 2016: The path to graduation and beyond-Making the most of the process*, (UNCTAD, 2016) featuring the UNCDF MicroLead case: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldc2016_en.pdf

(٧) *Good Practices in South-South and Triangular Cooperation for Sustainable Development*, (UNOSSC, 2016), featuring MicroLead case (page 79-80).

الخدمات المالية“ MAP التابع للصندوق برنامجا قويا لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية، كما أنه أصبح محركا قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث يعزز التعلم بين الأقران فيما بين البلدان. وفي عام ٢٠١٦، قدم الصندوق الدعم لخمس عمليات تشخيصية على المستوى الوطني، أدت إلى وضع ١٣ خريطة طريق لتعميم الخدمات المالية على الصعيد الوطني. ويواصل الصندوق دعم ١٠ بلدان أخرى في عمليات مماثلة. وبالإضافة إلى برنامج ”تيسير الوصول إلى الخدمات المالية“ MAP، قدم الصندوق الدعم لتطوير ٢٧ عملية تشخيص للنظم الإيكولوجية في مختلف المجالات المواضيعية، بما في ذلك التمويل الرقمي والشباب.

٤٢ - وتعاون برنامج الخدمات المالية المتنقلة للفقراء التابع للصندوق مع صناع السياسات لتهيئة بيئات تمكينية لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية. وفي زامبيا، قاد الصندوق الحوار مع الجهات التنظيمية وشركاء القطاع الخاص للسماح بتحويل مبالغ مدفوعات كبيرة باستخدام محافظ مالية متنقلة. وفي نيبال، قدم الصندوق الدعم للمصرف المركزي للعمل عن كُتب مع القطاع الخاص لتصميم أداة للإبلاغ عن الامتثال تُمكن من جمع البنى التحتية للخدمات المالية في الوقت الحقيقي، مما يؤدي إلى توفر قاعدة بيانات لمواقع مقدمي الخدمات المالية متاحة للجمهور. وفي السنغال، عمل الصندوق مع مكتب الإحصاءات لجمع البيانات عن تدفقات مدفوعات التجزئة، ودعم القرارات القائمة على الأدلة، والضغط من أجل التحول إلى المدفوعات الرقمية. وتسلط هذه التجارب القطرية الضوء على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتكييف القواعد والأنظمة التي تتلاءم مع بيئة السوق السريعة التطور. كما أنها تؤكد أهمية الاستثمار في تحسين بيانات ومعلومات الأسواق لتمكين عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في مجال الخدمات المالية.

٤٣ - وفي ميانمار، قدم الصندوق الدعم التقني وبناء القدرات إلى إدارة التنظيم المالي ورابطة ميانمار للتمويل البالغ الصغر. ونتيجة لهذا العمل، نقحت إدارة التنظيم المالي قواعدها التنظيمية للتمويل البالغ الصغر، بما أتاح زيادة تسهيل الاقتراض لمؤسسات التمويل البالغ الصغر وتمكين أقوى تلك المؤسسات من زيادة مدخراتها الطوعية.

٤٤ - وفي سيراليون، قدم الصندوق دعما تقنيا إلى المصرف المركزي لإطلاق استراتيجية سيراليون الوطنية لتعميم الخدمات المالية، بالاستناد إلى الدعم الذي قدمه الصندوق لرقمنة مدفوعات العاملين في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ أثناء أزمة الإيبولا.

٤٥ - وأدت جهود الدعوة التي قام بها ”ائتلاف المعاملات الرقمية أفضل من النقدية“ إلى تنامي الاعتراف الدولي بأهمية رقمنة المدفوعات. ويتمتع الائتلاف، الذي يعمل الصندوق كأمانة له، بعضوية ٢٥ حكومة و ٢١ منظمة إنمائية وثلاث شركات، ولا يزال هذا العدد يأخذ في الازدياد. ويدعو الائتلاف إلى إدراج رقمنة المدفوعات في المنتديات الرئيسية لرسم

السياسات، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل تعميم الخدمات المالية ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وساهم الائتلاف أيضا في تطوير النظم الإيكولوجية للمدفوعات الرقمية في البلدان الأعضاء لتعزيز التطور السليم للبنى التحتية لنظم المدفوعات، ودفع التحول إلى التكنولوجيا الرقمية، وتحقيق الفائدة للأفراد والشركات والحكومات.

الجدول ٦

التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مختارة في المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

المؤشر	الخطة المقررة (٢٠١٦)	النتائج الفعلية (٢٠١٦)	الأداء
النتيجة ٣-أ عدد خرائط الطريق أو خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية أو تغييرات السياسات المعتمدة في مجال تعميم الخدمات المالية	٥	١٠	+
النتائج ٣-١-١ عدد الأدوات التشخيصية المنجزة في مجال تعميم الخدمات المالية	٩	٣٣	+
النتائج ٣-١-٢ عدد الالتزامات المتعهد بها لدى ائتلاف المعاملات الرقمية أفضل من النقدية بالانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الإلكترونية	*٣٥	*٥٥	+
النتائج ٣-١-٣ عدد أنشطة بناء القدرات المنجزة لتعزيز قدرات الجهات التنظيمية والإشرافية للقطاع المالي، وبخاصة لتأمين مدخرات الفقراء	٢٨	٤٣	+
النتائج ٣-١-٤ عدد المنتجات المعرفية التي توثق ما يتعلمه صندوق المشاريع الإنتاجية من البرامج	٣٣	١٠٣	+

* تدرج ضمن الخطط والنتائج المجمعة التي تغطي بمحمل فترة الإطار الاستراتيجي، ٢٠١٤-٢٠١٧.

جيم - فهم الأداء في ضوء الإطار الاستراتيجي

٤٦ - يقدم هذا القسم مزيدا من التحليل للنتائج والدروس المستفادة استنادا إلى المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج (المرفق) وأدلة إضافية مستقاة من التقييمات المستقلة والخبراء الاستشاريين وغير ذلك من التقارير الداخلية والخارجية.

٤٧ - ووفقا لما جاء في المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج، يعتبر أن ٢٦ من أصل ٣٥ مؤشرا من مؤشرات النتائج والنواتج مع نقاط البيانات ذات الصلة كانت في عام ٢٠١٦ على المسار الصحيح^(٨) لبلوغ الهدف التراكمي للفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي. ومن بين هذه المؤشرات الستة والعشرين، تجاوز ١٦ مؤشرا الأهداف المحددة لها بالفعل. أما المؤشرات التي تراجع التقدم فيها، فكانت أساسا المؤشرات^(٩) المتصلة مباشرة بمستويات

(٨) يُعرّف ذلك بأنه وصول معدل التنفيذ التراكمي إلى نسبة ٧٥ في المائة أو تجاوزها، حيث أن ٢٠١٦ هي السنة الثالثة من الإطار الاستراتيجي الذي يغطي فترة أربع سنوات (٢٠١٤-٢٠١٧).

(٩) المؤشران ٢-٢-١، و ٢-١-٢.

الاستثمارات والمنح التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أو المؤشرات^(١٠) التي بلغت في تقدير الأهداف توقعاً لتعبئة كامل الموارد بما يفي بمجمل الموارد العادية السنوية البالغة ٢٥ مليون دولار.

٤٨ - وعلى الرغم من انخفاض الموارد المتاحة، وبخاصة الموارد العادية، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، تمكن الصندوق من إنجاز النتائج الرئيسية للإطار الاستراتيجي لعدد من الأسباب. فقد أحرز تقدماً كبيراً في تعبئة الموارد الأخرى (غير الأساسية) من القطاع الخاص والشركاء غير الحكوميين، كما يتجلى في تجاوز الإنجاز للمعدل المستهدف للتعبئة لكامل فترة الإطار الاستراتيجي الكامل بنسبة ٢٤٩ في المائة^(١١). وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق توظيف مبالغ كبيرة من الموارد العامة والخاصة الإضافية لتوطيد أركان الأعمال المنجزة وتكرارها وتوسيع نطاقها، مما يعني أن النتائج قد تحققت في كثير من الحالات بسبب قوة الآثار الإيضاحية، وتطوير النظم الإيكولوجية، وبصورة متزايدة من خلال نهج تنمية الأسواق التي توفرها تدخلات الصندوق.

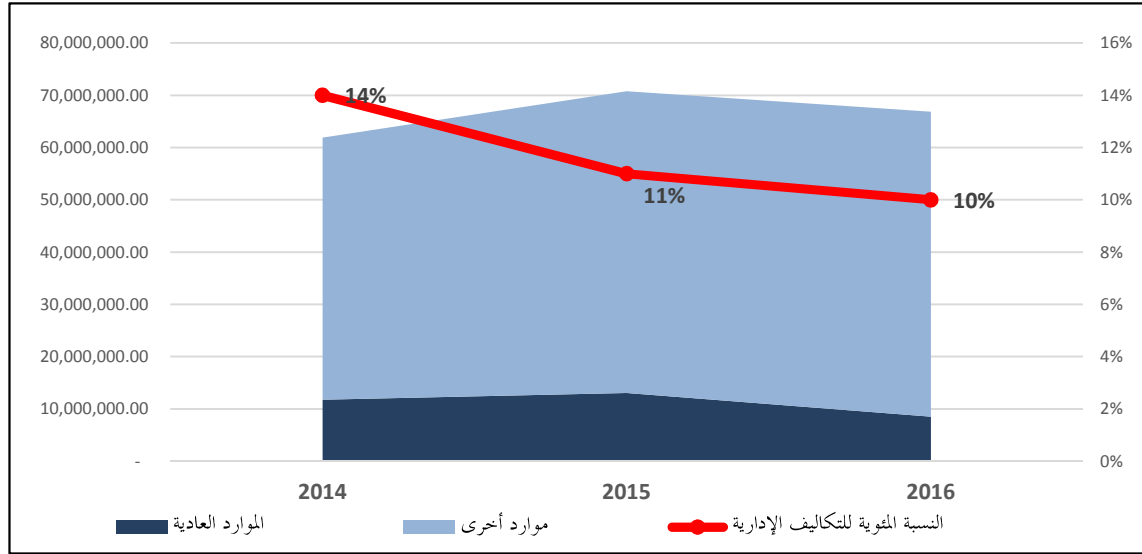
٤٩ - وعلاوة على ذلك، تميز الصندوق بالمرونة الشديدة في استغلال البرامج العالمية للحفاظ على الوجود القطري والخبرة التقنية وبناء أوجه التآزر فيما بين المشاريع المتعددة والمنظمات الشريكة. كما قام بتبسيط هياكل الإدارة والتشغيل من خلال تجميع وظائف الدعم. وتتجلى إعادة هيكلة الموارد هذه في الانخفاض التدريجي لنسبة التكاليف الإدارية للصندوق من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦ خلال فترة شهدت انخفاض الموارد العادية بنسبة ٣٧ في المائة.

(١٠) المؤشرات ٢-أ، و ٢-٢، و ٣-١-٤-أ، و ٣-٢-٤.

(١١) تمكن الصندوق من تعبئة ما مجموعه ٤٣٢ ٧٢٧ ٤٩ دولاراً مقابل المبلغ المستهدف في الإطار الاستراتيجي البالغ ٢٠ مليون دولار. انظر مؤشر الفعالية المؤسسية ١-٢-٣ في المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج (المرفق الأول).

الشكل ٢

نفقات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ونسبته المئوية من التكاليف الإدارية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦



٥٠ - وفي الوقت نفسه، ينطوي الانخفاض في الموارد العادية على مخاطر كبيرة. فمنذ عام ٢٠١٤، أسفر عن إغلاق عشرة برامج قطرية في مجال تمويل التنمية المحلية وستة برامج قطرية في مجال تعميم الخدمات المالية. وعموماً، انخفض الحضور القطري للصندوق في أقل البلدان نمواً من ٣٢ بلداً في عام ٢٠١٤ إلى ٣٠ بلداً في عام ٢٠١٦، وهو يواجه خطر المزيد من الانخفاض. وفي بعض الحالات، يقتصر وجود الصندوق على موظفي المشاريع الذين يوجدون أحياناً خارج العاصمة، مما يجعل من الصعب التفاعل بشكل استراتيجي مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاء التنمية الآخرين بشأن أولويات إنمائية أوسع نطاقاً. وعموماً، انخفض الحضور القطري للصندوق عن الهدف المحدد في الإطار الاستراتيجي، وهو ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، وأصبحت أولويات مانحي الموارد الأخرى هي التي تتحكم بصورة متزايدة في هذا الوجود.

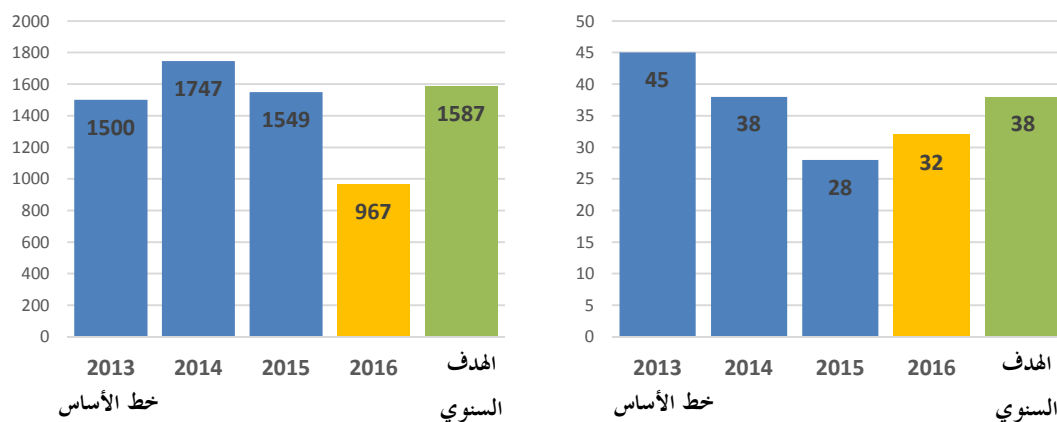
٥١ - كما تبين المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج بوضوح أن النواتج التي تعتمد على الموارد العادية المرنة - مثل الموارد المتعلقة باختبار الابتكارات وتجريبها، ونشر المنح الرأسمالية لتخفيف المخاطر في المجال الاقتصادي المحلي، وتوسيع حدود المصادر التي يتدفق منها التمويل - قد تأثرت بشدة من جراء انخفاض الموارد. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد الاستثمارات التي يدعمها الصندوق في البنية التحتية المحلية بنسبة ٤٤,٦ في المائة، من ١٧٤٧ استثماراً في عام ٢٠١٤ إلى ٩٦٧ استثماراً في عام ٢٠١٦. كما انخفض عدد المنتجات المالية الجديدة والمحسنة التي تم تجريبها بدعم من الصندوق من ٣٨ منتجاً في عام ٢٠١٤ إلى ٣٢ منتجاً في

عام ٢٠١٦. ومن المستبعد أن يصل أيا من الناتجين إلى الأهداف التراكمية المحددة لفترة الإطار الاستراتيجي في إطار التوقعات الحالية للموارد العادية.

الشكل ٣

مؤشرات المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التي تأثرت بانخفاض الموارد

١-١-٢ عدد المنتجات المالية الجديدة والخسنة التي تم تجريبها في الهياكل الأساسية المنجزة
١-٢-٥ عدد الاستثمارات المحلية المدعومة من الصندوق

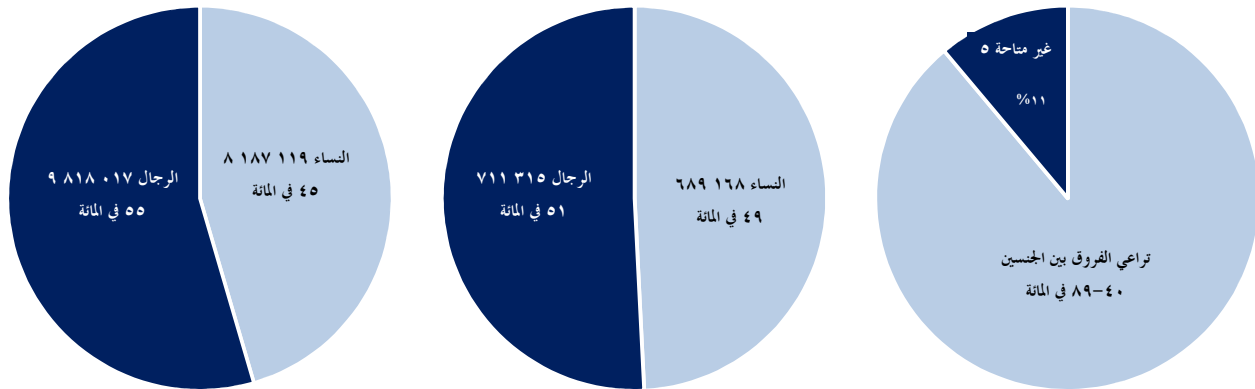


٥٢ - وخلال استعراض منتصف المدة الذي أجري عام ٢٠١٦، استحدث الصندوق مؤشرات جديدة لتعزيز رصد النتائج المتصلة بنوع الجنس في المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج. ويتبين من تحليل المؤشرات الجنسانية، المقترنة بتقييمات من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقارير البرامج الأخرى، تحسن أداء الصندوق في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتبين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن المستفيدين من الصندوق والعملاء في عام ٢٠١٦ أن أكثر من ٤٥ في المائة من المستفيدين كانوا من النساء، مما يسهم في الجهود القائمة الرامية إلى تضيق الفجوات بين الجنسين في المشاركة المصرفية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، جرى تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين وإذكاء الوعي بها في سياسات الصندوق والجهود التي يبذلها لبناء المعارف، وهو ما يتجلى في إدماج الاعتبارات الجنسانية في ٨٩ في المائة من استراتيجيات وسياسات تعميم الخدمات المالية التي تبنتها الحكومات المضيفة.

الشكل ٤

مؤشرات مختارة مصنفة حسب نوع الجنس في المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج

صافي التغير في عدد عملاء مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق مصنفين حسب نوع الجنس في عام ٢٠١٦	عدد المستفيدين من مشاريع البنية التحتية المحلية المدعومة من الصندوق مصنفين حسب نوع الجنس في عام ٢٠١٦	عدد خرائط الطريق والخطط والاستراتيجيات وتغييرات السياسات التي تراعي الفروق بين الجنسين في مجال تعميم الخدمات المالية التي اعتمدتها الحكومات المضيفة
--	--	---



٥٣ - ويُعترف بالتمكين الاقتصادي للمرأة كركيزة أساسية في العديد من برامج الصندوق، ومنها برنامجا SHIFT و CleanStart، حيث تمثل النساء ما يزيد على ٦٣ في المائة و ٨٠ في المائة من قاعدتي عملائهما المدعومتين، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، شرع الصندوق، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في تنفيذ برنامج جديد للتمكين الاقتصادي للمرأة في عام ٢٠١٦، وهو برنامج التنمية المحلية الشاملة والمنصفة، الذي يتركز على إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون دخول النساء إلى سوق العمل من خلال تصميم وتنفيذ استثمارات عامة وخاصة تراعي المنظور الجنساني. وسيجري تجريب البرنامج في أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠١٧. كما حصل الصندوق على منحة تخطيط جديدة لتطوير برنامج يتناول المسائل التي تواجهها المرأة في الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها في مجال استيعاب الخدمات المالية.

دروس ونتائج مختارة مستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي حتى الآن

٥٤ - يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستفادة من ما يجريه من تقييمات واستعراضات لبرامجه لتحديد الدروس والتوصيات القيّمة للمساعدة في صياغة التدخلات البرنامجية المقبلة.

٥٥ - وخلص تقييم منتصف المدة لبرنامج تمكين الفقراء من الوصول إلى التمويل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى أن المشروع قد نجح في بناء القدرات على نحو فعال في جميع مستويات قطاع التمويل الشامل الحديث العهد نسبياً، مما أدى إلى "نمو كبير في عدد المدخرين والمقترضين" من أربعة من مقدمي الخدمات المالية الشركاء؛ و "تحويل مجموعة عمل غير رسمية إلى رابطة مسجلة ومعترف بها للتمويل البالغ الصغر"؛ وبناء إطار تنظيمي أولي للخدمات المالية الرقمية "من الصفر" في البلد^(١٢). وأوصى التقييم بأن يرسخ المشروع نفسه بصورة أقوى في الاستراتيجية التي وضعها البلد مؤخرًا للوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك إقامة صلات أقوى مع برنامج تيسير الوصول إلى الخدمات المالية MAP التابع للصندوق؛ وزيادة دعمه للتثقيف المالي؛ والعمل على نحو وثيق مع رابطة التمويل البالغ الصغر كقناة لنشر المعرفة والممارسات الجيدة في مجال تعميم الخدمات المالية. وسيتمنى الصندوق هذه التوصيات في البلد، وهو يعمل بشكل نشط على نحو أوسع نطاقاً لكفالة إقامة روابط أفضل بين برامج المختلفة.

٥٦ - وأجرى الصندوق أيضاً تقييماً نهائياً لبرنامج التنمية الاقتصادية المحلية في النيجر. وأفاد بوجه عام تحقيق نتائج جيدة في دعم الحكومات المحلية في منطقة مارادي لتحسين تخصيص وإدارة أموال الاستثمارات العامة المحلية. وقدم ما مجموعه ٩١ استثماراً قيمتها ١,٤ مليون دولار الدعم لبناء وإصلاح البنية التحتية الصغيرة مثل مرافق التخزين الزراعية وأسواق الماشية والمساح، فضلاً عن الآبار والمرافق الصحية المحلية في القرى. وإلى جانب نشر أداة للائتمان بضمان المخزون ("الضمان")، مكن ذلك مقدمي الخدمات المالية من تقديم القروض في وقت الحصاد، وبخاصة للسكان الذين يُعتبرون أكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء، بما يسمح للمزارعين بالاستثمار في أنشطة لتوليد الدخل. وأوصى التقييم أن يعمل الصندوق مستقبلاً بشكل أكثر استراتيجية مع الشركاء الآخرين العاملين في هذا القطاع - بما في ذلك الوكالات الحكومية - لضمان استمرار الدعم عقب انتهاء المشاريع. كما أوصى الصندوق بتحسين نوعية التعاون بين مجالي ممارسته المتخصصين في المشاريع المشتركة من هذا النوع، فضلاً عن معاودة النظر في عملية تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها، بغية تحسين قياس النتائج الإنمائية وتوثيقها.

٥٧ - وبالإضافة إلى نتائج التقييم، حدد الصندوق، استناداً إلى استعراض داخلي، الدروس الرئيسية التالية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي الحالي. أولاً، لا يزال تركيز الصندوق على "تمويل مرحلة الميل الأخير" وميله للمخاطرة بالعمل في الحالات التي لا توجد بها أطراف أخرى أمرين حاسمين في مساعدة أقل البلدان نمواً على استخدام النماذج المالية المختلطة بفعالية للتصدي لحالات الاستبعاد، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف التنمية

(١٢) الاستنتاجات والتوصيات، تقييم برنامج تمكين الفقراء من الوصول إلى التمويل، الصفحة ٩٠.

المستدامة والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. ويسد عمل الصندوق فجوة كبيرة في مشهد التمويل الإنمائي عن طريق إظهاره بشكل ملموس كيفية تحويل دينامية تدفقات الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً. فدون توفر التمويل الكافي في مرحلة الميل الأخير، يواجه السكان الفقراء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية في أقل البلدان نمواً خطر التخلف عن الركب بدرجة كبيرة.

٥٨ - وثانياً، تبين تجربة الصندوق أن الأدوات والصكوك المالية المصممة تصميمًا جيدًا يمكن أن تدفع الابتكار وتطوير نماذج جديدة للتمويل المستدام تعمل لصالح الفقراء. وقد ساعدت التحويلات المالية وتمويل البلديات والتمويل المنظم للمشاريع المحلية على اجتذاب الاستثمارات لتلبية احتياجات البنية التحتية في الاقتصادات المحلية. واجتذب استخدام أموال التحديات، أي طرح دعوات لأفضل الأفكار في القطاع الخاص للتصدي لتحديات مرحلة الميل الأخير في تعميم الخدمات، الجهات الفاعلة الخاصة إلى أسواق جديدة وحفزهم على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الفقيرة التي لا تخدمها عادة. ويؤدي ذلك إلى تحولات في الطريقة التي ينظر بها مقدمو الخدمات المالية إلى جدوى توفير الخدمات للعملاء الفقراء. وتزيد الخدمات الجديدة من المرونة والدينامية الماليتين للأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأطراف الفاعلة في سلاسل القيمة. ويربط الصندوق النساء والشباب والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالخدمات المالية التي لم يكن بمقدورهم أبدا الوصول إليها، بما يوسع من فرص الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في المناطق المستبعدة سابقاً. كما أن نماذج التمويل الرقمي الجديدة، مثل نماذج الدفع أولاً بأول، تساعد الفقراء على الاستفادة من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء المنزلية النظيفة. واستناداً إلى هذه الدروس، يقوم الصندوق الآن باستكشاف الكيفية التي يمكن بها توسيع نطاق هذه الابتكارات، وبخاصة في الخدمات المالية الرقمية، لتشمل السلع والخدمات الأساسية الأخرى.

٥٩ - وثالثاً، واصل الصندوق تطوير أدواته ونُهجته للاستجابة لتغير المشهد الإنمائي والبناء على الدروس المستفادة. فعلى سبيل المثال، يتزايد دعم الصندوق لتعميم الخدمات المالية الذي يقوده الادخار والاستثمارات في البنى التحتية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، لأن الأدلة تبين أنها سبيل هامة لتمكين النساء من ممارسة أدوار اقتصادية ومالية فاعلة في بيوتهن ومجتمعاتهن المحلية. ويدعم الصندوق جمع البيانات وتطوير أدوات التشخيص لأن هذه الأدلة تساعد على كشف خبايا الأسواق أمام الجهات الفاعلة الاقتصادية والمستثمرين، وتدفع إلى تغيير السياسات. وقد تعلم الصندوق أنه ليس ثمة طريقة "صحيحة" وحيدة عندما يتعلق الأمر بالخدمات المالية الرقمية؛ فالبيئة التمكينية الصحيحة هي المفتاح. كما تعلم الصندوق أن تمكين السلطات المحلية بمنحها صلاحيات تقديرية لتوزيع مخصصات الميزانية في حالات الأزمات يمكن أن يساعد على تعزيز شرعية الدولة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

ويساعد الصندوق السلطات المحلية على الوصول إلى مختلف مصادر التمويل لأنها تواجه ضغوطا متزايدة للاستجابة لاحتياجات المواطنين مع استمرار التحضر العالمي والنمو السكاني.

٦٠ - وأخيرا، فإن نموذج الكفاءة الذي يأخذ به الصندوق - وهو الابتكار، ثم التوطيد/ التكرار، ثم التوسع - يساعده على تحقيق ما يفوق حجمه بكثير من خلال الأثر التوضيحي والتأثير الذي يخلفه. وهذا هو السبب في أن ضمان الاستدامة والتأثير لا يزال يشكل هدفا أساسيا في نموذج أعمال الصندوق، وفي أن زيادة الموارد العادية تظل تتسم بأهمية بالغة في المضي قدما.

٦١ - ويدمج الصندوق هذه الدروس في تصميم نهجه البرنامجية الجديدة، فضلا عن إطاره الاستراتيجي الجديد.

دال - تحليل الفعالية المؤسسية

٦٢ - من بين مؤشرات المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج الثلاثين التي تجسّد الفعالية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، هناك ٢٥ مؤشرا "على المسار الصحيح" أو "تجاوزت المسار المستهدف لها". وقد حافظ الصندوق على مستويات عالية من الفعالية المؤسسية في مجالات التقييمات والاتصالات والسياسات والشراكات، كما تحسن أدائه بدرجة كبيرة في عمليات مراجعة الحسابات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وحقق الصندوق تحسينات قوية في امتثاله لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وكما لوحظ من قبل، لا يزال الصندوق يواجه صعوبات في تحقيق أهدافه المتعلقة بتعبئة الموارد، وبخاصة الموارد العادية.

٦٣ - وأجرى الصندوق تمرينا لتخطيط سيناريو الموارد لعام ٢٠١٨ لتقدير الأثر الواقع على القدرات والعمليات في ظل سيناريوهات لتوقعات الإيرادات: سيناريو لتقييد الموارد (نقصان الموارد العادية بنسبة ١٠ في المائة)، وسيناريو للوضع الراهن (عدم حدوث تغيير في الموارد العادية)، وسيناريو متفائل (زيادة الموارد العادية بنسبة ١٠ في المائة). وفي إطار سيناريو تقييد الموارد، يُقدر أن ينخفض وجود الصندوق في أقل البلدان نموا من ٣٠ بلدا حاليا إلى ٢٥ بلدا أو أقل. كما أن سيناريو الوضع الراهن للموارد العادية سيؤدي أيضا إلى بعض التخفيضات في الحضور القطري بسبب اعتبارات معدلات التضخم الطبيعية في التكليف، في حين تسير التوقعات المتفائلة عكس هذا الاتجاه.

٦٤ - وبالإضافة إلى تأثير توقعات تقييد الموارد على الحضور في أقل البلدان نموا، فإنه سيحد بدرجة كبيرة من قدرة الصندوق على البقاء في طليعة ابتكارات مرحلة الميل الأخير، ومن قدرته على أن يكون شريكا استراتيجيا للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتمثل

الموارد العادية حجر الزاوية في نموذج أعمال الصندوق، حيث توفر رؤوس الأموال المجازفة للابتكار وتستفيد من تأثير الخبرات الفنية لدفع عملية التغيير. أما سيناريو الوضع الراهن للموارد الحالية، فيغطي الفترة حتى عام ٢٠١٨ في إطار فرضية ”بقاء الأمور على حالها“، وإن كان سيتم إجراء تحليل أكثر تفصيلاً تمشياً مع وضع الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، يواصل الصندوق العمل على تنويع محفظته المالية وصكوك تمويله لإيجاد حلول بديلة لمواجهة الانخفاض في الموارد العادية وضمان دوام أثره في أقل البلدان نمواً. وبدأ الصندوق تعميق شراكته مع البلدان المانحة التقليدية للموارد العادية مع اجتذاب جهات مانحة جديدة للموارد العادية من مجموعات المانحين التقليدية وغير التقليدية على حد سواء؛ وعلى سبيل المثال، ينشط الصندوق في العمل على زيادة عدد أقل البلدان نمواً من بين مانحيه من مقدمي الموارد العادية.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، أطلق الصندوق برنامجاً استثمارياً لأقل البلدان نمواً وبدأ تشغيله. ومن خلال المنح والمنح التي تُرد والقروض والضمانات، سيوفر البرنامج التمويل الأولي للحد من المخاطر في مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب في المبادرات المحلية البعيدة عن اهتمام مؤسسات الاستثمار. وسيتيح هذا البرنامج للصندوق تطبيق أداة التمويل المثلى لكل احتياج من احتياجات الأعمال التجارية، وتكرار الاستثمارات المحلية والدولية والاستفادة منها. وفي إطار هذا العمل، يعمل الصندوق على تعزيز قدرته على إصدار القروض وإدارتها، حيث إن القروض هي أنسب الأدوات لخلق حوافز السوق التي تستفيد من الموارد الأخرى وتساعد على تنمية القطاع الخاص المحلي. وفي عام ٢٠١٦، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضاً الصندوق الاستثماري لتمويل مرحلة الميل الأخير، وهو أداة تمويلية مرنة لتخصيص الموارد من خلال النوافذ المواضيعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرص وتحديات التنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

٦٧ - وواصل الصندوق دعم مهمة التقييم النشطة في عام ٢٠١٦. وأنجزت وحدة التقييم التابعة له تقييمين خارجيين لمشروعين أحدهما في منتصف المدة والآخر نهائي، على النحو الموجز أعلاه. كما بدأ الصندوق ثلاثة تقييمات أخرى لبرامج متوسطة الأجل ومتعددة الأقطار: هي المبادرة العالمية للتمويل المحلي؛ وبرنامج CleanStart العالمي؛ وبرنامج المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي LoCal العامل في ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً. وستوفر النتائج المستخلصة من هذه التقييمات مساهمات هامة في الإطار الاستراتيجي الجديد.

٦٨ - وأحرز الصندوق أيضاً تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات كل من المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وبلغ تنفيذ جميع التوصيات مراحل متقدمة. وقد نُفِّذَت بالكامل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات البالغ عددها ١٠ توصيات، إلى جانب تسع من أصل

عشر توصيات (عام ٢٠١٤) واثنين من أصل سبع توصيات (عام ٢٠١٥) لمراجعي الحسابات الخارجيين.

٦٩ - وبلغت أرصدة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في نهاية عام ٢٠١٦ ما قيمته ٩٧,٢ مليون دولار، تتألف من الاحتياطيات، واستحقاقات الموظفين، والاشتراكات المتعددة السنوات، وتبرعات نهاية السنة، والأرصدة غير المنفقة. ورصد الصندوق اعتمادات للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حسبما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأعاد حساب احتياطيه الأساسي التشغيلي لبلغ ١٢ مليون دولار. ويبلغ احتياطي الموارد الخارجة عن الميزانية ٢ مليون دولار. واستناداً إلى توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، يعمل الصندوق مع شركة خارجية لإعادة تقييم مدى كفاية احتياطيه التشغيلي. وستُجرى التعديلات الملائمة في ضوء أرصدة الصندوق. بمجرد إقرار المتطلبات المنقحة للاحتياطي التشغيلي.

ثالثاً - نظرة استشرافية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٠ - في السنة القادمة، يعطى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الأولوية لثلاث مسائل. أولاً، سيواصل ابتكار برامج ونُهج تمويل مختلط وتوظيفها وتوسيع نطاقها، بما يتماشى مع خطط العمل والميزانيات الحالية، والسعي إلى إقامة شراكات جديدة وتوسيع نطاقها داخل الأمم المتحدة وخارجها. فالكثير من برامج الصندوق تستغرق سنوات عديدة وأكثر من دورة تخطيط لتؤتي ثمارها. وستستمر هذه البرامج خلال الفترة المتبقية من الإطار الاستراتيجي الحالي، وصولاً إلى الإطار الاستراتيجي التالي، دعماً لخروج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧١ - وثانياً، سيواصل الصندوق تطوير نماذجه وتكييفها استناداً إلى الدروس المستفادة والتقييمات ورصد البرامج، وسيواصل استخدام ولايته الرأسمالية لتوسيع حدود التمويل في أقل البلدان نمواً في إطار البرنامج الذي يخلف برنامج عمل إسطنبول. وسيؤدي ذلك، على وجه الخصوص، إلى تركيز قوي على استخدام أدوات التمويل والأدوات الرقمية لتوسيع تعميم الخدمات المالية وفرص الوصول إلى السلع والخدمات في العالم الحقيقي؛ وإعطاء دفعة لتوسيع فرص الحصول على التمويل للمدن الثانوية في أقل البلدان نمواً. بما يتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة؛ والتركيز على مساعدة الحكومات المحلية في اتخاذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ؛ والالتزام باستخدام البيانات والأدوات التشخيصية لدفع السياسات والقرارات التنظيمية المتعلقة بتعميم الخدمات المالية؛ والتفاني في إثبات الحجج العملية لتقديم الخدمات المالية للأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات، مثل النساء والشباب؛ وفي كل ذلك، الالتزام بتمكين المرأة، من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومن خلال مبادرات جنسانية قائمة بذاتها على حد سواء.

٧٢ - وثالثاً، يقوم الصندوق بإعداد إطاره الاستراتيجي المقبل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بالتشاور مع الدول الأعضاء، ومجموعة واسعة من شركاء التمويل والتنفيذ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيستند جوهر الإطار الاستراتيجي الجديد إلى الدروس والتقييمات والاستعراضات المستمدة من الإطار الاستراتيجي الحالي ومن المصفوفة المتكاملة للموارد والنتائج. وسيتم تعميم أهداف التنمية المستدامة في الإطار الاستراتيجي المقبل، وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٧٣ - ولتحقيق كل ذلك، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السعي إلى تنويع قاعدة تمويله وشراكاته، حتى وهو يعمل مع الدول الأعضاء لضمان توفر غطاء قوي للموارد العادية لتحقيق أهدافه. وعند تمويل الصندوق تمويلًا كاملاً، سيكون بمقدوره تقديم حلول استراتيجية للتمويل المحلي لما يصل إلى ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، مما يساعدها على زيادة فرص الحصول على التمويل العام والخاص على الصعيد المحلي لدعم المسارات الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.